رؤية معرفية لعملية الاصلاح في العراق

أ. د المرحوم سليم علي الوردي(رحمه الله)

مسؤول وحدة البحوث /سابقاً

مستخلـــــص

ورقـــــة

رؤية معرفية الى عملية الاصلاح في العراق

أ.د سليم علي الوردي

المؤتمر العلمي لكلية التراث الجامعة

في كانون الاول 2015

ورقة البحث اقرب الى نداء موجه الى رجال الفكر العراقيين ، وفي مقدمتهم " الاكاديميين " ليلعبوا دوراً مؤثراً في توجيه وعقلنة عملية اصلاح دولة العراق من الفساد المستشري ، والتي شقت طريقها منذ بضعة اشهر .

من المؤسف ان اصوات المفكرين العراقيين لم يرتفع بعد ، وما تزال الهيمنة المطلقة لصوت السياسيين على المشهد العراقي . ومن المعروف ان بواعث السياسيين تختلف عن البواعث المعرفية لرجال الفكر . فرجل الفكر يحدوه الوصول الى الحقيقة الموضوعية . اما السياسي فبواعثه نفعية وبرغماتية ، يحكمها سعيه في الوصول الى كرسي الحكم واسقاط الآخر الذي ينافسه .

لهذا ليس لنا ان ننتظر من السياسيين موقفاً جدياً في اصلاح الخراب والفساد الذي كانوا وراءه خلال تصديهم للحكم في حقبة ما بعد 9 نيسان 2003 .

لقد اصبح الشأن العام ميداناً لتجاذب القوى السياسية المتنفذة ، ما دفع برجال الفكر الى النأي بانفسهم عنه ، خشية ان يحسبوا على هذا الاصطفاف السياسي او ذاك . وإذ اقدّر هذا الاعتبار فأنا لا اسوّغه . فالعراق وطن الجميع وليس حكراً على اقطاب السياسة .

يعنى الاكاديميون في ابحاثهم بما يسمى " بمشكلة البحث . واتساءل اية مشكلة اعظم واخطر من مشكلة الفساد في دولة العراق والتصدي لإصلاحه ؟ ومن يا ترى غير رجال العلم والمعرفة اجدر في البحث فيه ، وتزويد الرأي العام الغاضب ببوصلة معرفية كفوءة ترشده الى طريق الصواب ، وتحميه من المنزلقات !

A KNOWLEDGEABLE VISION TO THE REFORM PROCESS OCCURING IN IRAQ

BY

Dr. S.A. al – wardi

Professor in Economics

This research paper is a message to the Iraqi thinkers motivating them to play an influential role in rationalization the reform process , which is mean to fight corruption eroding the state of Iraq .

While the pragmatic voice of the politicians still dominates the present political scene in Iraq , the voice of ration and science is hardly conveyed to the public opinion .

The angry protests of masses against corruption and social injustice may cool down if they are not based on the awareness and enlightenment movement designed to broaden the mind of the people and awaken them to demand their lawful rights.

Thus appears the significant role of the academic thinker to identify the different aspects of the social reform occurring in Iraq.

اطار الورقة

يشهد العراق منذ بضعة اشهر دعوات لاصلاح الدولة والتصدي للفساد المستشري فيها . اطلق شرارة الدعوات الشارع الجماهيري ، الذي احتشد بجموع غاضبة رافقتها دعوات المرجعية الدينية في النجف الاشرف ، وتحت هذه الضغوط استجابت رئاسة مجلس الوزراء ، فاصدرت عدة حزم من القرارات تستهدف اصلاح دولة العراق .

وبات الكلّ يدلو بدلوه في عملية الاصلاح ، ولكننا لم نلمس مشاركة فاعلة للاوساط الجامعية في هذا المضمار لتفصح عن رؤاها العلمية لعمليات الاصلاح ومساراتها ، موظفين في ذلك خبراتهم المعرفية ومنهجياتهم العلمية في التصدي للمشاكل ... واية مشكلة اكبر واخطر من مشكلة اصلاح الدولة وتصحيح مساراتها ؟!

ومما يبعث على الاسى هيمنة صوت السياسيين على المشهد العراقي ، ولا نكاد نسمع صوتاً مؤثراً لرجال العلم والمعرفة . ولو تحرينا عن تجارب الشعوب الناجحة سنجد ان المعرفة العلمية كانت حادية ركبها . وعلى العكس من ذلك ، فإن التجارب التي رافقتها العثرات والاخفاقات قد افتقرت الى البوصلة العلمية واستغرقها تخبط القيادات السياسية ومغامرتها العبثية وعشوائية سياساتها وقراراتها . وتجارب العراق في العقود الاخيرة تندرج في هذه الخانة .

واذ يعدّ اساتذة الجامعات العراقية بالآلاف نسأل : كم مقالة علمية تداولتها وسائل النشر والاعلام تتناول بالبحث حيثيات عملية الاصلاح ، بعوينات معرفية لا تشوشها البواعث السياسية النفعية .؟

واقول لابناء جلدتي من رجال العلم والمعرفة ، ان لا ينتظروا دعوة صميمية من السياسيين للتعبير عن اطروحاتهم العلمية والعقلانية في عملية الاصلاح ، اذ يدرك السياسيون ان الطرح العلمي والموضوعي من شأنه ان يكشف عن ديماغوغية شعاراتهم وبرامجهم السياسية العائمة والتي لا يحكمها ضابط ، ولا معايير يمكن في ضوئها تقييم صدقية تلك البرامج والشعارات ومدى فاعليتها .

افقه بواعث ناي الاوساط الجامعية عن المشهد السياسي المضطرب والمنقسم على نفسه . اذ تحرص على ان لا تنخرط فيه وتحسب على هذا الاصطفاف السياسي او ذاك . واقدر ما يقف وراءها من اعتبارات ، ولكني لا اسوّغه . فالعراق ليس ملكاً لاقطاب السياسية وحسب ، فهو عراقنا جميعاً ، ننعم بسرائه ونتضرر بضرائه . ومن غير رجال العلم والمعرفة مؤهل لتزويد الرأي العام الغاضب ببوصلة معرفية كفوءة تدله على طريق الصواب وتحميه من المنزلقات !

الإصلاح : بين السياسيين والمفكرين

الإصلاح : مفهوم واسع وفضفاض ، يتسع لمضامين مختلفة ، وقد تكون متقاطعة احيانا . ولا يكتسب دلالته الفعلية الا ببرامج محددة الاهداف . السؤال :

اصلاح ماذا وكيف ؟

بعد استفحال دعوات الاصلاح والتصدي بمصادرها المختلفة لم يعد بمقدور اية قوة سياسية في المشهد العراقي الا ان تدعو الى الاصلاح مجارية بذلك الرأي العام الغاضب ودعوات المرجعية الدينية ، لهذا لا يمكن الركون الى صدقية تصريحات زعاماتها ، وسيكون السلوك العملي المعيار لجديتها في التصدي للفساد الذي ينخر في الدولة والضالعين فيه .

اننا نقف اليوم امام ركام هائل من الانحرافات التي تتناسل عن بعضها البعض عبر العقود الاخيرة ، وقد جاء 9 نيسان 2003 ليدفع بتلك الانحرافات من قاع البركة الآسنة الى سطحها ، وبدلا من أن يقود الاحتلال الى اصلاح تلك الانحرافات ، اوغل في تأجيجها وتكريسها ، فتمخض عن ركام الانحرافات وليد شائه : دولة فاسدة وفاشلة على جميع المستويات : السياسية والاقتصادية والاخلاقية ... دولة ينخرها الفساد عمودياً وافقياً

مما لا شك فيه ان هذه الانحرافات والفساد والفشل تتحمل مسؤوليتها القوى السياسية التي تصدّت للحكم بعد 9 نيسان 2003 ، كل بمقدار . السؤال : هل بمستطاع تلك القوى اصلاح بيتها والتخلي عن غنائمها التي مثلت اس الفساد ؟ انها مسألة فيها نظر !

في هذا المأزق التأريخي الذي يعيشه العراق ، يجدر برجال الفكر – وفي مقدمتهم الاكاديميين – ان يتناخوا للنهوض بدورهم المعرفي والتنويري ، من دون ان تستغرقهم الغايات النفعية في الوصول الى كرسي الحكم والتمتع بمزاياه .

التنوير شرط للتغيير

تعلمنا تجارب الشعوب عبر التأريخ ان اي تغيير في مسارات حياتها لا بد ان تسبقه وتصاحبه عملية تنوير تكشف للناس وقوى التغيير عن التناقضات والانحرافات وسبل معالجتها . وكلما كان التنوير اكثر فاعلية في الوصول الى عقول الناس ، كانت تكاليف التغيير اقل . فالغضب الجماهيري ان لم تحركه اهداف واضحة وبرامج اصلاح حقيقية ، قد يخفت بمرور الوقت كنار الحلفاء التي تؤج وتنطفأ بسرعة .

من المتوقع اذا كشف المستور ووقع العديد من القوى السياسية متمثلة ، ببعض رموزها في دائرة الشك والاتهام ، ان يدافع كل منها وينافح عن نفسه والقاء كرة الاتهام في ملاعب خصومه السياسيين . ويحسن

برجال الفكر ان ينأوا بأنفسهم عن هذا المشهد المحموم ، وينصرفوا الى البحث في الظواهر – وهذا دأبهم – وليس في شخصنة القوى السياسية ورموزها ، خوفا عليهم من ان ينخرطوا في بورصة المضاربات السياسية التي تعجّ بافعال الاسقاط والاسقاط المقابل . وعلى هذا سيقيض لصوت المعرفة والعقلانية ان يعلوا على الاصوات السياسية المتهافته .

ينبغي على رجال المعرفة ان ينقلوا الناس من طور الغضب الى طور المعرفة والادراك لحقائق الامور ، ويربوا الناس بثقافة الانجازات القابلة للقياس ما ينتشلهم من ثقافة الشعارات العائمة .

قياس فاعلية الاداء

تعاقب على سدّة الحكم في العراق بعد 9 نيسان 2003 خمس حكومات قامت برامجها المعلنة على اربعة اهداف سياسية : تصفية الارهاب والتصدي للفساد المالي والاداري ، ومعالجة البطالة وتحسين الخدمات . ومن المتعذر على الشعب تقييم اداء الحكومات في ضوء تلك البرامج العامة . فإن لم يكن للهدف بعداً عددياً لا يعدّ هدفاً ملموساً قابلاً انجازه للقياس . ان هو إلا قريب من الشعار والطموح والتطلع .

في مقدمة مؤشرات الديموقراطية الحقيقية ، محاسبة الشعب لحكومته حول الاهداف التي قطعتها على نفسها في برامجها المعلنة . ولهذا نجد ان الارقام هي اكثر ما يؤرق الحاكم في النظام الديموقراطي ، لانها تمثل بيانات قاطعة تخضع فاعلية ادائه للتقييم والكشف عن مثالب الاداء وهو ما جعل حكامنا يراوغون في الاهداف الرقمية ، ويتفادونها في الغالب ، ويفضلون عليها البرامج والاهداف العائمة ، التي تترك لهم هامشاً للمناورة والزوغان في حيز التطبيق . ومما يسترعي الانتباه ان الحكومات بعد 9 نيسان 2003 كانت تراوغ وتماطل – وما زالت – في تقديم الحسابات الختامية للموازنات العامة السنوية الى البرلمان في مواعيدها وهو ما يعدّ انتهاكا لواحد من اهم قواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة .

وإذا اراد الرأي العام مراقبة الحكومة وتقييم ادائها فوسيلته الناجعة الى ذلك ، مطالبتها باهداف عددية تتيح المقارنة بين المستهدف على الورق والمتحقق على ارض الواقع . واذا نطقت البيانات تتلاشى التهويمات . فحين تطن الحكومة عن برنامج طموح للاسكان اثناء فترة ولايتها عليها ان تحدد عدد الوحدات السكنية المستهدف بناؤها في كل سنة من السنوات الاربع . وهذا ينطبق على كل الوزارات الخدمية . فإن اخفقت الوزارة في تحقيق اهداف السنة ، قد تمهل للسنة التالية ، فإن اخفقت ايضاً يساءل الوزير المعني ويعفى من منصبه .

ان الارقام العددية ينبغي ان يكون سياقاً في برامج جميع المؤسسات والحكومات المحلية والدوائر . وخلافه تفقد الرقابة جدواها .

شاع في التداول خلال السنوات الاخيرة اصطلاح " الشفافية " واصبح صنو الديموقراطية . ولا غرابة في ذلك فهي احدى تجلياتها . والشفافية : مصدر صناعي يدل على اتاحة المعلومات والبيانات عما يجري في اروقة دوائر ومؤسسات الدولة . والجدير بالذكر ان الشفافية لا معنى لها بغياب من يروم الاستشفاف والوقوف على حقائق الاشياء . وعلى هذا النحو تتجلى اهمية الثقافة العددية بوصفها احد مؤشرات نضج الرأي العام واهليته لاصدار الاحكام الموضوعية والصحيحة ، إستناداً الى ما تتيحه له الشفافية من حقائق وبيانات .

الوجه الاقتصادي للعدالة الاجتماعية

يمكن اختزال احتجاجات العراقيين في المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية . والعدالة الاجتماعية شان الاصلاح مفهوم واسع فضفاض يتسع لمضامين مختلفة . ولكي يكتسب بعداً حقيقياً حري بالدولة ان تفصح بوضوح عن مبادئها في تحقيق العدالة الاجتماعية في اوجهها كافة . ويأتي في مقدمتها الوجه الاقتصادي المتمثل في العدالة في توزيع المدخولات بين ابناء المجتمع .

واذا كانت قدرة الدولة على التحكم بتوزيع المدخولات في النشاط الخاص تكتنفها بعض الصعوبات في الظرف الراهن ، فأنها تملك القدرة الكاملة على التحكم بمدخولات موظفي الدولة : صغارهم وكبارهم .وبهذا

تكون قد تحكمت بمدخولات الجزء الاعظم من المجتمع العراقي . اذ يقدر عدد موظفي دولة العراق بزهاء 4270000 موظفاً . ناهيك عن الجيش العرمرم للمتقاعدين .

وقد اقدمت الحكومة في حزمة من اصلاحاتها على تخفيض كبير في مرتبات ومخصصات كبار موظفي الحكومة . وفي المقدمة منهم الرئاسات الثلاث ،حين حددتها بمبلغ 8 ملايين دينار ، يضاف اليها 50% من مخصصات المنصب لتكون الحصيلة 12 مليون ديناراً . بيد ان هذا الاصلاح لم يفضح عن مبلغ الحد الادنى لصغار موظفي الدولة ، لتفصح بذلك عن الفرق بين اعلى وادنى راتب في الوظيفة العامة في العراق.

واذ يقدر الحد الادنى لمرتب صغار الموظفين بزهاء 200000 دينار فإن الفارق بين اعلى مرتب وادنى مرتب بواقع 60 مرة : وكالاتي

اعلى مرتب 12000000

———————— = 60 مرة الفرق بينهما

ادنى راتب 200000

واذا اردنا تقليل الفرق يمكن اللجوء الى زيادة راتب الحد الادنى ، كأن يصبح على سبيل الافتراض 300000 دينار ، عندها يصبح الفرق 40 مرة ... وهكذا .

ان الفارق بين اعلى وادنى راتب (عدد المرات) ينبغي ان يشرّع بقانون ، ولا يعدّل الاّ بقانون . وهو ما يحول دون شخصنة المرتبات او تعديلها مزاجياً . واي تغيير في رواتب الموظفين (زيادة او نقصانا) يجب ان يراعي هذا الفرق .

نحو مرجعية معرفية

توجد في جميع ميادين الحياة مرجعيات مختلفة . ولكني اقصد هنا حصراً تلك المرجعيات ذات التماس بالشأن العام، مثل المرجعيات الدينية والسياسية . وتصدر كل منها فتاواها وقراراتها لتجد استجابة بهذا القدر او ذاك من جمهور تابيعيها .

لم تتشكل في العراق – مقابل المرجعيات الدينية والسياسية – مرجعية معرفية تشع بقبسها التنويري على الناس فتساعدهم على تلمس طريقهم ومواجهة مشاكلهم التي ترقى الى مسائل الشأن العام وتراعي المرجعية المعرفية التي ننادى بها :

اولاً : تتألف المرجعية المعرفية من مفكرين وطنيين ، رسموا لانفسهم اداء دور تنويري صرف ، فلا تستغرقهم الصراعات السياسية ، فهم لا يرنون بانظارهم الى كرسي الحكم ولا يتطلعون الى المناصب والإمتيازات ، خلاف المرجعيات السياسية ذات الطموحات السلطوي .

ثانياً : تخلع المرجعية المعرفية عن عينيها العوينات المؤدلجة ، لان العراقيين باتوا يشككون بجدوى الايديولوجيات التي تبنتها الاحزاب السياسية ، ولم تفلح في حل مشاكل العراق . وبالمقابل يتابعون تجارب شعوب ناشئة طرقت دروب التقدم بعد العراق بعقود ، ولكنها تسبقه الان باشواط ، مع انها لم تسترشد بايدلوجية سياسية محددة .

ثالثاً : تؤدي المرجعية المعرفية وظيفة تنويرية تشيع الانوار في عقول الناس . والتنور كما يعرفه الفيلسوف عمانوئيل كانط :

" خروج الانسان عن قصوره بسبب عجزه عن استخدام عقله الاّ بتوجيه من انسان آخر . الكسل والجبن هما علّة بقاء البعض من الناس عاجزين وقاصرين طوال حياتهم "

ان المرجعية المعرفية ستأكل بالتدريج من جرف السجية الببغاوية التي تطبعت عليها قواعد الاحزاب السياسية في العراق فباتت تكرر ما تقوله لها زعاماتها من دون ان تفكر به .

رابعاً : لا يتأطر من ينتمي الى المرجعية المعرفية بإطر المرجعيات السياسية ، ولايخضع لإملاءاتها او الترويج لبرامجها السياسية الاّ ما تناغم مع سويته المعرفية . وخلافه يقلّ رصيد صدقيته في اعين المتلقين ويزعزع ثقتهم باستقلالية رؤيته.

خامساً : ستمثل المرجعية المعرفية اذا ما شقت طريقها ، قاسماً مشتركاً بين المرجعيات السياسية ، وخاصة من اراد منها الاستنارة بالمعارف العلمية والوقوف على حقائق الاشياء . واذا وصلت افكار واطروحات المرجعية المعرفية الى القواعد الجماهيرية للمرجعيات السياسية ، فستمثل ضغطاً على زعامات الاخيرة . واذا كانت القواعد واعية فإنها لا بد وان تفرز زعامات متبصرة .

سادساً : لن تأخذ المرجعية المعرفية شكلاً تنظيمياً محدداً . وليس لها هيئة مؤسسة ، ولا مقر ولا فروع ولا بدل اشتراك ، اذ سيتمثل بدل الاشتراك في النتاجات المعرفية التنويرية التي تنشر في الكتب والمجلات وتذاع في وسائل الإعلام ومنابر الفكر الحر .

استنتاجات وتوصيات

1. تتمثل ورقة البحث في نداء موجه الى المفكرين العراقيين – وفي مقدمتهم اساتذة الجامعات – على سبيل استنهاضهم ليلعبوا الدور المؤثر في عملية اصلاح الدولة العراقية وانتشالها من الفساد الذي ينخر فيها .

2. يهيمن صوت السياسة وانقساماتها على المشهد السياسي في حقبة ما بعد 9 نيسان 2003 ، مع انحسار لصوت العقل والعلم والمعرفة ، وهو ما نجم عنه مسلسل الاخفاقات التي رافقت هذه التجربة ، وتتوجت بالفساد المستشري في الدولة عمودياً وافقياً .

3. لا بد ان تسبق وتصاحب عملية التغيير على سبيل الاصلاح عملية تنوير . وليس اقدر من رجال الفكر على تنوير عقول الناس والرأي العام ، وتزويدهم ببوصلة معرفية ترشدهم الى طريق الصواب وتحميهم من المنزلقات . المفكرون مؤهلون لإداء هذا الدور ، اذ لا تستغرقهم البواعث النفعية لرجال السياسة في الوصول الى سدّة الحكم وشغل المناصب العليا والتمتع بالمزايا .

4. ينأى المفكرون بأنفسهم عن حيثيات المشهد السياسي المضطرب والمنقسم على نفسه ، خوفاً من ان يحسبوا على هذا الاصطفاف السياسي او ذاك . بيد ان هذا الاعتبار ينبغي ان لا يدفعهم الى الانعزال عن قضايا الوطن فهو ملك الجميع وليس حكراً على اقطاب السياسة .

5. ينبغي ان ينصب التنوير على تثقيف الناس بحقوقها وكيف تطالب بها . فالتظاهرات الغاضبة لن تؤدي دورها المرجو الاّ اذا اقترنت بوضوح الرؤية الى عملية الاصلاح . فالغضب الجماهيري المجرد لوحده مثل نار الحلفاء تؤج وتنطفأ بسرعة .

6. تروّج الورقة لانبثاق مرجعية معرفية الى جانب المرجعيات السياسية ، ولكن لا تؤسرها البواعث النفعية للمرجعيات السياسية في الوصول الى كرسي الحكم ، اذ تستغرقها الحقيقة العلمية التي تصب في مصلحة المجتمع ، وتكشف عن اللوحة الفكرية المشوشة التي رسمتها انقسامات المشهد السياسي ،اللاعقلانية .

7. في مقدمة مؤشرات الديموقراطية الحقيقية مساءلة الشعب لحكومته حول الاهداف التي قطعتها على نفسها في برنامجها الوزاري المعلن . واذا اراد الرأي العام ان يسائل الحكومة ويقيّم اداءها فوسيلته الناجعة الى ذلك مطالبتها باهداف رقمية تتيح المقارنة بين المستهدف على الورق والمتحقق على ارض الواقع ، فإن اخفقت ، تحاسب على اخفاقها . ويترتب على رجال المعرفة ان يربّوا الناس على ثقافة الارقام لانها الحجّة القاطعة في محاسبة الحكومة .

8. ان الدافع الاساس لغضب الناس خلال الاشهرالاخيرة هو المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وفي المقدمة منها وجهها الاقتصادي المتمثل في العدالة النسبية في توزيع المدخولات بين ابناء المجتمع . واذ ان العامل الاساس في توزيع المدخولات في العراق هي الدولة ، يترتب على الحكومة ان تحدد بوضوح الفرق بين اعلى وادنى راتب في الوظيفة العامة . ويقاس الفرق بعدد المرات التي يمثلها اعلى راتب من ادنى راتب . وعلى هذا فإن تخفيض رواتب كبار الموظفين (الرئاسات الثلاث) ينبغي ان يقترن بتحديد مبلغ ادنى راتب في الوظيفة العامة .

مراجـــع ذات صلـــة

1. أ.د سليم الوردي ، مقالة : " مرجعية بلا فتوى " ، جريدة النهضة ، بغداد العدد 88 في 9 شباط 2004 .

2. أ.د سليم الوردي ، كتاب : " ضوء على ولادة المجتمع العراقي المعاصر " اصدار سلسة كتاب الصباح الثقافي ، العدد 15 بغداد 2009

3. أ.د سليم الوردي ، " اشاعة الثقافة العددية في الفضاء المعرفي للمجتمع العراقي ، ورقة بحث مشاركة في المؤتمر العلمي لكلية التراث الجامعة لعام 2011 .

4. أ.د سليم الوردي ، مقالة : " رؤية لإطار البرنامج الحكومي " جريدة الصباح ، بغداد ، العدد 3394 في 17 ايار 2015 .

5. أ.د سليم الوردي ، مقالة " المفكرون بين الاصطفافين : السياسي والمعرفي ، مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد 374 – 375 في تموز 2015 .

6. أ.د سليم الوردي ، مقالة " دعوة لمناقشة رواتب كبار وعموم الموظفين " جريدة الصباح ، بغداد ، العدد 3473 في 26 آب 2015.

7. الدكتور محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية (الطبعة الرابعة) بيروت 1988 .